

عندهم لا تشبه ظنية فيحمل المدح ان كان يعرّف هذا
الرجل ظرفاً ويحمل الذم ان كان محرمه فيها
وما بنا والذم انما لم يوصل مبتدأ بتعلق الجمع
والنائب مطوف عليه وقد للتحقق وجمعا فعل ماض
مبنى ما لم يسم فاعله ونائب الفاعل مستتر فيه عايد
على ما واو الجملة صلة ما ويكسر وتلة يكسر المبنى للمفعول
ونائب الفاعل المستتر فيه العايد على ما لم يسم رضع
خبر المبتدأ وتول في الجملة متعلق بكسر وفي النصب
مضطوف عليه وقد رما مع حال والتقدير والجمع الذي
قد رما بالف وتا كسر في حالة الجر والنصب معاً
اي حالة كونهما معاً اي محتملين لا في آن واحد بل على
التعاقب وحاصل ما قرره هذا البيت قوله
الأول جعل الباء في قول بنا الله بسنة وعليه يكون
في الكلام صفة محذوفة لان المعنى يصير والجمع الذي
تلمس واقتزى بالف وتا كسر في الجر انما واذا كانت
كذلك دخل فيه قضاة وبيات لتلسمها واقتزاهما
بالدلة والفتا فمقتضاه شئت ذلك الحكم لهما مع انه
ليس كذلك فاحتاج ح لتقدير صفة محذوفة من كلامه
لا في اجها فنقول بالف وتا امرين تين لان الالف
والفتا الموجودتين فيها ليستا زائديتين بل الالف
في قضاة اصلية لانها منتقلة عن اصل وهي اليا

لان اصل قضاة قضية تحركت اليها والفتح ما قبلها
قلبت انما فنصار قضاة والتالي في ابيات اصلية
لوجودها في الفوز وهو بيت واستقر الثاني جعلها
السببية وعليه فلا حذف لشي من صفة ولا غيرها
لان المعنى يصير والجمع الذي قد جمع بسبب الفتا وتا
يكسر في المجرز يخرج نحو قضاة وبيات لان دلالة
كل منهما على الجمع لا بسبب الالف والتأني بالصفة
وسا في التكميل في هذين التقديرين فاستراحي
الأول بقوله اي جمع بالالف والتا الزائديتين والي
الثاني بقوله والذم انما كانت الالف والتا سببا ان
وما يحتمل ان تكون واقعة على مفرد والمعنى والفوز
الذي قد جمع بالف وتا كسر اي المفرد وهذا الكلام فاسد
لان الذي يكسر هذا الجمع لا الف في الاولي انه تكون
واقعة على جمع والمعنى والجمع الذي قد جمع بالف
وتاكسر في هذا الكلام صحيح كمن يلزم عليه تحصيل
الخاصة لان الجمع لا يجمع واجيب بان المراد جمع
الثانية تحققت الجملة ووجودها فيه والمعنى
والجمع الذي تحققت ووجدت جمعته بالف وتا
كسر في فتا تنفي بذلك ما ذكره في قوله المعنى لان
النصب بتفسير عليه ولم يذكر الرفع كعمله في تقدمه في
قول فوضع بعضه في قوله والجمع علم من قول ايضا